E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	282 _ 299
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	300 _ 320
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	321_342
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	343 _ 351
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	352_361
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	362_391
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	392_422
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	423 _ 427
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	428_436

النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية:

آثار الحرب الروسية–الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة[▽]

The Arab Regional System in light of International Changes: The Effets of the Russia–Ukraine War on Balances and Alliances in the Region.

عبيد الحليمي*

الملخص:

يعالج هذا البحث أثر التغيرات الدولية على النظام الإقليمي العربي، ويقارب آثار الحرب الروسية الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة العربية، كما ينطلق من النظام الإقليمي العربي باعتباره مستوى من التحليل بغية فهم الديناميكيات والتفاعلات التي تقع بالمجال الجغرافي وتؤثر على السلوك الخارجي لكل دولة بالسياسة الدولية؛ ويخلص إلى أن الصراع الغربي–الروسي بشرق أوربا له تأثير على توازن القوى الداخلي والخارجي بالمنطقة، الأمر الذي يؤثر على وحدات النظام العربي من خلال زيادة المخاطر الأمنية المهددة لاستقرار العالم العربي؛ وهذا ما يدفع الدول العربية إلى إرساء تحالفات خارج نطاق النظام الإقليمي، لغاية الحفاظ على البقاء في بيئة إقليمية غير آمنة ومفتوحة للاختراق؛ وتؤكد هذه الدراسة بأن التحولات التي يعرفها النظام العالمي تتيح للدول العربية فرصة التحرر من القيود البنيوية والضغوط التي ارتبطت بنظام الهيمنة الأحادية، لكن ذلك يقتضي تقوية الجبهة العربية الداخلية على أساس احترام سيادة الدول وإعادة النظر في العلاقات بين وحدات النظام الإقليمي في الاتجاه الذي يعزز التعاون والتحالف بدل الصراع.

الكلمات المفتاحية: الحرب الروسية–الأوكرانية؛ النظام العربي؛ توازن القوى الإقليمي؛ التحالفات.

Abstract:

This research discusses the impact of international changes on the Arab regional system, and it approximates the effects of the Russia-Ukraine War on balances and alliances in the Arab region. It also starts from the Arab regional

[▽] تاريخ التقديم : 2023/3/12 تاريخ القبول:2023/4/13 تاريخ النشر: 2023/6/31

***باحث بسلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب**

system as a level of analysis to understand the dynamics and interactions that occur in the geographical area and affect the external behavior of each country in international politics. It concludes the Western-Russian conflict in eastern Europe has an impact on the internal and external balance of power in the region, which affects the units of the Arab system by increasing the security risks and threatening the stability of the Arab world. This is what prompts the Arab countries to establish alliances outside the scope of the regional system, to maintain survival in an insecure and vulnerable regional environment. This study confirms that the transformations that the global system is experiencing providing to the Arab countries with the opportunity to liberate themselves from the structural constraints and pressures that were associated with the system of unilateral domination; However, this requires strengthening the internal Arab front based on respect for the sovereignty of states and reconsidering relations between the units of the regional system in a direction that promotes cooperation and alliance rather than conflict.

Keywords: The Russia–Ukraine War, The Arab System, Regional Balance of Power, Alliances.

المقدمة

يتسم النظام العالمي خلال العقود الأخيرة بالعديد من التغيرات، ورغم أنها لم تمس بطبيعة النظام الدولي الذي تم إرساء أسسه بناء على مخرجات الحرب العالمية الثانية، إلا أنها تؤثر على توازن القوى بجميع مناطق العالم، وقد كان من نتائجها أفول وصعود قوى عالمية، كما نتج عنها ظهور أنماط جديدة من الحروب والصراعات بين القوى العظمى، والتي يكون هدفها الأساسي هو البحث عن النفوذ والهيمنة والزيادة النسبية في القوة؛ فالولايات المتحدة لوحدها تورطت ما بين سنتي 1989 و2018 "في سبعة حروب مختلفة"[1].

[1]– John J. Mearsheimer, The Great Dulusion: Liberal dreams and international realities, Yale University Press, 2018, p5.

ضمن هذا السياق، تندرج العملية الروسية ضد أوكرانيا التي انطلقت في فبراير 2022[1]، حيث تعد تجلي من تجليات الصراع الأوراسي- الأطلسي[2]، كما تعتبر بمثابة المحطة الفاصلة في الصراع الغربي الروسي على طبيعة النظام العالمي الناشئ؛ روسيا التي تدافع عن التعددية القطبية وعن مكانتها كقوة عظمى بعد أن تراجع نفوذها وهيبتها بسبب تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي[3]، والولايات المتحدة التي تسعى إلى أن تظل الدولة الأقوى بالنظام الدولي، لأن طموح القوى العظمى هو تحقيق الهيمنة الإقليمية بمجالها الجغرافي، والعمل على منع ظهور قوى مهيمنة بالمناطق الإقليمية الأخرى، لهذا تحاول الولايات المتحدة "أن تكون دولة مهيمنة في نصف الكرة الغربي وألا تكون هناك دولة مهيمنة منافسة في أوربا أو شمال شرق آسيا"[4].

وبصرف النظر عن حيثيات الحرب الدائرة بشرق أوربا، فإن لها العديد من التداعيات، بحكم المحاولات الغربية لعزل روسيا سياسيا ومحاصرتها اقتصاديا ومعاقبتها بسلاح العملة واستنزافها عسكريا. مقابل ذلك، تسعى روسيا إلى التصدي لكل ذلك بخيارات متعددة، سواء بعقوبات بديلة أو عبر استعمال ورقة الغاز والنفط أو من خلال تعزيز تحالفاتها العالمية.

هذا الانقسام سيؤثر على النسق الدولي بكامله، ولن تسلم منه دول المنطقة العربية التي يعد بعضها "المورد الرئيسي للنفط"[5]، كما ستتأثر أيضا دول المنطقة المطلة على البحر والمضايق وممرات الملاحة العالمية، إذ رغم أن منطقة الخليج لوحدها تصنف ضمن المناطق الاستراتيجية العالمية الثلاثة إلى جانب

---

[1]- Jeffrey Mankoff, Russia's War in Ukranaine: Identity, History, and Conflict, Center for strategic International Studies, p1.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، أوراسيا - الأطلسي.. بين التنافس والصراع، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 13، العدد (1)، يونيو، 2022، ص11.

[3]- لابد من استحضار هنا كتابات الجيوبوليتيكي الروسي ألكسندر دوغين، حيث يعتبر من بين المنظرين الروس الأكثر تأثيرا على السياسة الخارجية الروسية، ويدافع دوغين عن عالم متعدد الأقطاب يضع حد للهيمنة الأطلسية على العالم، وهو العالم المفترض أن تكون فيه روسيا -باعتبارها ذات حضارة مختلفة- قطبا من الأقطاب إلى جانب أقطاب أخرى.

[4] - John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics. W. W. Norton & Company, New York, 2001, p387.

[5]- John J. Mearsheimer, Realism and Restraint, Horizons,summer 2019, issue No. 14, p17.

كل من أوربا وشمال شرق آسيا، بحكم أنها "تنتج أكثر من 30 في المائة من نفط العالم"[1]، إلا أن معظم الدول العربية لا تقل أهمية عن الخليج.

على هذا الأساس، تحتل المنطقة العربية بكاملها أهمية استراتيجية بالنسبة للقوى العالمية التي تتصارع على النفوذ والقوة والهيمنة، وهذا الصراع يؤثر بشكل أو بأخر على التوازنات والتحالفات بها، الأمر الذي ستحاول هذه الورقة دراسته من خلال التركيز على أثر التغيرات الدولية على العالم العربي، نموذج تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على النظام الإقليمي العربي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

– إثارة النقاش الممكن أن يساهم في التراكم النظري بالعالم العربي في الاتجاه الذي يؤسس لنظريات عربية لها القدرة على تفسير وفهم التفاعلات بالمنطقة من منطلق المميزات الإقليمية؛

– مواكبة التحولات الجارية على النظام الدولي والتي لها تداعيات على استقرار المنطقة برمتها، بحكم طبيعة المصالح المعقدة التي تربط الدول العربية بأحد الأطراف المتصارعة بشرق أوربا.

هدف الدراسة: تبحث هذه الورقة في أسس النظام الإقليمي العربي باعتباره نظاما نشأ في سياق دولي مغاير للعصر الحالي، حيث اتسم بموجة أو حقبة الاستقلال عن الاستعمار وظهور الحركات الوطنية الداعية إلى بناء الدولة القومية المستقلة، كما تحاول تفكيك مرتكزات هذا النظام بغية إبراز مقوماته ومكامن ضعفه، حتى يتسنى معرفة ما إن كان العالم العربي يتضمن ما يكفي من التراكمات القادرة على الدفع به أن يكون أحد التكتلات الإقليمية المساهمة في إحداث التوازنات العالمية أم أنه نظام هش وضعيف في معادلة القوة العالمية.

مشكلة الدراسة: تعالج هذه الورقة آثار الحرب الروسية الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة العربية، بعبارة أخرى، ما مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على التحالفات وتوازن القوى الإقليمي بالمنطقة العربية؟، وتجيب على التساؤلات التالية: إلى أي حد ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في التأثير على توازنات القوى فيما بين وحدات النظام العربي وبينها وبين القوى الإقليمية والدولية؟ وهل

[1]– John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy, Foreign Affairs, Vol 95. No. 4 (July/August 2016), p72.

ستتأثر التحالفات العربية بالصراع الغربي الروسي بشرق أوربا؟ وما هي طبيعة التحالفات الممكنة في ظل التحديات الراهنة التي يعرفها النظام العالمي؟ هل سيساهم هذا الصراع في تقوية الوحدة العربية أم أنه سيكرس المزيد من الانقسام بفعل الصراع الحاصل بين القوى العظمى؟ وهل يمكن للنظام الإقليمي العربي أن يقوم بأدوار مهمة على مستوى السياسة الدولية أم أن هذا النظام لم ينضج بما يكفي إلى مستوى تمتعه بالاستقلالية الكاملة والقوة الكافية للقيام بدوره المنشود؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من النظام الإقليمي العربي كوحدة تحليل أساسية لفهم طبيعة التفاعلات القائمة بالمنطقة، و تفترض بأن هذا النظام تتأثر توازناته وتحالفاته بالتغيرات العالمية، بمعنى أخر أن بنية النظام الدولي تؤثر على بنية النظام الإقليمي، وبالتبعية فالسياسة الخارجية للدول على مستوى المنطقة ما هي إلا نتاج لهذه التفاعلات، حيث تجد الدول العربية نفسها مرغمة على اتباع سياسات معينة لتقوية موقعها بالنظام الإقليمي والدولي بشكل عام، ومرد ذلك إلى فوضوية النظام الدولي، باعتبار الفوضى معطى تنظيمي يحكم هذا النظام، أي الفوضى وفق الافتراض الواقعي البنيوي، فغياب حكومة عالمية فوق الحكومات أو سلطة فوق الدول، يجعل من الاعتماد على الذات أحد أسس هذا النظام.

منهجية الدراسة: يوظف هذا البحث المنهج النسقي بغية معالجة التغيرات الدولية المرتبطة بصراع القوى العظمى وآثارها على المنطقة العربية، مع الإشارة إلى ارتباط هذا المنهج بالمنطلق النظري لهذه الدراسة؛ كما سيتم الاستعانة بمنهج تحليل النظم بغية دراسة النظام الإقليمي العربي ومعرفة عناصر قوته ومكامن ضعفه وطبيعة التفاعلات الحاصلة بين مكوناته؛ وتسترشد هذه الورقة بالنظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية، خاصة الواقعية البنيوية (الجديدة) والمقتربات التي ظهرت ما بعد بنيوية "والتز".

أولاً_ بنية النظام الإقليمي العربي.. الأسس والمحددات

على الرغم من أهمية الأنظمة الإقليمية على المستوى الدولي، فإن عملية تحديدها تعتريها العديد من الصعوبات، لذلك سنحاول تقديم أهم المقاربات النظرية للنظام الإقليمي قبل أن نتناول محددات النظام العربي.

1. النظام الإقليمي ومستويات التحليل اتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالجدل الحاد بين أنصار الإقليمية ودعاة العالمية، حيث تم الاختلاف حول أفضل الطرق الممكن أن تحافظ على السلم العالمي، فقد دار نقاش طويل حول "أي المنهاجين الذي يمكن اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي"[1]؛ وبرز الاختلاف أيضا بين النظام الإقليمي Regional System والنظام الفرعي Sub System، الأول يعني مجموعة من الدول المنتظمة ضمن تحالف أو تكتل إقليمي، بحكم التجاور الجغرافي وتقاسمها بعض الخصائص المميزة، أما الثاني معناه جزء مكون للنظام الدولي، أي أن النظام الدولي يتشكل من مجموعة من الأنظمة الفرعية ذات الخصائص المختلفة في ما بينها[2].

كما بدأ الاهتمام بالإقليم كوحدة للتحليل خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وبالضبط مع المدرسة السلوكية التي أدخلت مستويات التحليل إلى العلاقات الدولية[3]، بل وأحدثت ثورة في منهجية الحقل من خلال ما يعرف بالجدل الثاني بينها وبين المدرسة التقليدية، خاصة عبر إسهامات روادها أمثال "مورتون كابلان" "وديفيد سنغر"، فالأول فضل مستوى الدولة كوحدة للتحليل، بينما قدم الثاني مستويين من التحليل[4]، النظام الدولي المتسم بالشمولية، بالإضافة إلى مستوى النظم الفرعية (الدولتية)، الذي يتسم بتركيزه على تفاصيل يتجاهلها التحليل النسقي.

ويعد "كينيث والتز" من رواد النظرية الواقعية الذين كان لهم الفضل في إدخال مستويات التحليل في دراسة العلاقات الدولية، وذلك عبر كتابه الأول "الإنسان والدولة والحرب" (سنة 1959) الذي يؤكد فيه بأن "الإنسان والدولة ونظام الدول مستويات أساسية لفهم العلاقات الدولية"[5]، ثم كتابه الثاني "نظرية

---

[1]– علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة 1986، ص23.

[2]– الموسوعة السياسية، النظام الإقليمي في العلاقات الدولية، تاريخ الولوج 14 يوليوز 2022، على الرابط التالي: https://is.gd/2HdrMZ

[3]– عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2014، ص24.

[4] – Fakhreddin Soltani, Saeid Naji, and Reza Ekhtiari Amiri, Levels of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory, Journal of Public Administration and Governance, 2014, Vol. 4, No. 4, p167.

[5]– كينيث والتز، الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري، ترجمة عمر سليم التل، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة، الطبعة الأولى 2013، ص311.

السياسة الدولية" (سنة 1979)، والذي يندرج ضمن المستوى الثالث من التحليل[1]، وليس الأول المتمثل في (القادة وسماتهم الشخصية) أو الثاني المتمثل في (الدول ونوع الحكومات)[2].

في سياق هذا الجدل النظري، ظهرت دراسات أخرى في سبعينيات القرن الماضي، خاصة مساهمة "لويس كانتوري" "وستيف شبيغل"، حيث قدم الكاتبان تعريف للنظام الإقليمي بالقول بأنه *"يتكون من دولة أو دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض وعندها روابط اثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة. ويساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية أحيانا أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام تجاهها"*[3].

وقد شكلت هذه المساهمات منطلقا للعديد من الباحثين في تطوير الدراسات الإقليمية، نذكر في هذا الصدد مساهمة رواد مدرسة كوبنهاكن، خاصة "باري بوزان" "وأولي ويفر" من خلال نظرية الأمن الإقليمي المركب، "وهما يجادلان بأن هذه النظرية هي المستوى الرابع من التحليل المكمل لمنظور الواقعية الجديدة حول بنية النظام"[4]، وحاجج رائدي الأمننة بأن هذا المستوى يصلح للتحليل بغية تفكيك وفهم ديناميات الأمن على المستوى الإقليمي، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة؛ ويؤكدان بأن "الإقليم يشير إلى المستوى الذي ترتبط فيه الوحدات الأخرى بعضها ببعض بشكل وثيق بحيث لا يمكن عد أمنها منفصلا بعضه عن بعض"[5]، وهو مستوى يقع في الوسط بين النظام الدولي والدولة، كما ينضم إلى المستويات الثلاثة التي وضعها "والتز" في كتابه "الإنسان والدولة والحرب".

2. محددات النظام الإقليمي العربي تجدر الإشارة أولا إلى أن النظام العربي يتشكل من مجموعة من الأنظمة الفرعية، بما يعني أن هناك جغرافيات متداخلة وممتدة من المحيط إلى الخليج، بالإضافة إلى دول شرق إفريقيا (جيبوتي؛ الصومال؛ جزر القمر)؛ كما توحي هذه الجغرافية إلى أن داخل النظام العربي

---

[1]– Charles Glaser, Realists as Optimists: Cooperation Self – Help, International Security, Vol. 19, No.3 (Winter, 1994–1995), p55.

[2]– أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959–2009): دراسة استكشافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص103.

[3]– ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص57.

[4]– Fakhreddin Soltani, Saeid Naji, and Reza Ekhtiari Amiri, op.cit, p169.

[5]– عمار كريم حميد، ديناميات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق أسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، المصالح، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى 2021، لبنان، ص74.

ذاته، ثمة نوع من الإقليمية المختلفة، ونكون هنا أمام نظام إقليمي مركزي وأنظمة فرعية، لكن هذا لا يعني بأنها متفرعة عن النظام العربي الرسمي، بقدر ما أنها ناشئة على هامشه. ويتسم النظام العربي بالمحددات التالية:

أ_ يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية التي يتداخل بعضها مع جغرافيات قارية أو جزرية غير عربية (دول الساحل والصحراء؛ دول غرب المتوسط)، وبعض هذه الأنظمة الفرعية هي فضاء للمنافسة بين الدول العربية ذاتها (المغرب العربي؛ مجلس التعاون الخليجي)، بل أن امتداد الأنظمة الفرعية خارج الجغرافية العربية يطرح إشكالية اختراق النظام الإقليمي، خصوصا عبر التكتلات التي تتواجد ضمنها إسرائيل (منتدى غاز شرق المتوسط والاتحاد من أجل المتوسط)، ناهيك عن أن بروز العديد من التكتلات الجديدة كتحالفات إقليمية، يندرج ضمن عملية إعادة بناء المنطقة[1].

ب: يتميز النظام العربي بتقاسم وحداته للمشترك الثقافي والإرث الحضاري والتاريخي، وينسجم هذا المحدد مع تعريف "لويس كانتوري" "وستيف شبيغل"، الذي يتميز *"بإدراجه لعناصر التماثل الثقافي* والانسجام الاجتماعي ووجود قدر من القيم التاريخية والحضارية المشتركة"؛ بذلك تكون اللغة العربية أحد مقومات الهوية الثقافية العربية، فهي اللغة الرسمية لجل الدول العربية (22 دولة)، وتنتشر أيضا في الدول المجاورة كتشاد وإيريثيريا وتركيا والسينغال[2]، حيث يصل عدد الناطقين بها إلى حوالي نصف مليار نسمة، وتعد من بين اللغات الأكثر انتشارا في العالم بعد الأنجليزية، ثم أنها من اللغات الستة الرسمية بالأمم المتحدة[3].

ج: يعد التكامل والتبادل والتفاعل من أهم محددات الأنظمة الإقليمية، أي في مدى وجود "تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول أو بعضها البعض"[4]، ومن المفترض أن يذهب هذا التكامل إلى مستوى متقدم وأن يلمس مجالات تعتبر ضمن القضايا المرتبطة بالدولة القومية؛ كتوحيد

---

[1]– وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل، مجلة سياسات عربية، العدد (1)، مارس 2013، ص60.

[2]– الأمم المتحدة، اليوم العالمي للغة العربية، تاريخ الولوج 26 يوليوز 2022، الرابط التالي: https://is.gd/bMDabk

[3]– اعتمدتها الأمم المتحدة سنة 1973 كلغة رسمية بقرار رقم 3190 (د–23)، الجلسة العامة رقم 2206، 18 دجنبر 1973.

[4]– عباس محمود المحارمة، أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي، رسالة الماجيستر، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، السنة 2010، ص18.

العملة والتعاون الأمني والعسكري والعلمي والتقني، ناهيك عن ربط الدول بعضها ببعض بشبكات المواصلات بغية تسهيل عملية التنقل للأشخاص والسلع والخدمات.

وقد ارتبط التكامل الإقليمي بالوظيفية الجديدة، التي دعا روادها إلى ضرورة أن يحدث التكامل على مستوى السياسة الدنيا (القضايا الاقتصادية والتقنية والثقافية والاجتماعية) والسياسة العليا (الشؤون العليا والأمن والإيديولوجية)، وتحاجج هذه المدرسة بأن التعاون الإقليمي سيعزز الانتقال من عملية الولاء للدولة إلى الولاء للمنظمة الإقليمية، وسيساهم أيضا في "التحول السياسي البنيوي الذي يظهر انصهار الدول الإقليمية في دولة إقليمية واحدة"[1]، لكن الواقع يبين بأن دول النظام الإقليمي العربي تعيش في جزرها المعزولة بسبب ضعف عملية التبادل.

د: الحديث عن أي نظام إقليمي يقتضي استحضار المحدد المؤسساتي، ولا يتعلق الأمر فقط بوجود مؤسسات إقليمية، بقدر ما يرتبط بالسلوك الجماعي للدول على المستوى الدولي، بما في ذلك، كيفية "التصويت في المنظمات الدولية"[2]، وكذلك التنسيق الدولي ومخرجات "السياسة الخارجية الإقليمية" "وتطبيقاتها"[3]، بل ودرجة تطور المؤسسات الإقليمية وأدوارها، إذ كلما كانت هذه المؤسسات أكثر انسجاما، إلا وكان للنظام الإقليمي وزن في معادلة القوة العالمية.

وتمثل جامعة الدول العربية نموذجا للمؤسسات الإقليمية، إلا أنها تواجه الكثير من التحديات المرتبطة بانقسام دول المنطقة وفشلها في تحقيق الاتفاق على رؤية موحدة للعمل العربي المشترك، وهو ما يؤثر أيضا في السلوك الخارجي للدول على المستوى العالمي، خصوصا في التصويت بالمؤسسات الدولية حتى على القرارات ذات الصلة بالقضايا المصيرية للأمة العربية ووحدتها؛ ولعل الانقسام في التصويت على قرارات الجمعية العامة الثلاثة – والخاصة بالحرب الروسية الأوكرانية – لدليل على ذلك[4].

---

[1]– ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص279.

[2]– علي الدين هلال وجميل مطر، مرجع سابق، ص19.

[3]– عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص32.

[4]– قرار الجمعية العامة رقم A / ES-11/L.1 بشأن العدوان على أوكرانيا، والصادر بتاريخ 2 مارس 2022؛ والقرار رقم A/ ES-11/L.، العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، والصادر بتاريخ 24 مارس 2022؛ والقرار رقم A / ES-11/L.4، تعليق حقوق الاتحاد الروسي في عضوية مجلس حقوق الإنسان، بتاريخ 6 أبريل 2022.

ثانياً أثر الحرب الروسية الأوكرانية على توازن القوى الإقليمي

يحيل مفهوم توازن القوى على "توزيع القوى بين الدول بشكل متساو أو غير متساو"، ويدل "عادة على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى"[1]، لأن أي اختلال في التوازن يؤثر على استقرار النظام، فهو "نوع من التسوية بين الدول التي تفضل نظامه على الفوضى المطلقة"[2]، كما يحيل أيضا على الواقعية السياسية التي تعود جذورها إلى كتابات المؤرخ اليوناني "ثيوسيديديس Thucydides" في القرن الخامس قبل الميلاد حول الحرب البولبينيزية بين إسبارطا المهيمنة وأثينا الصاعدة، وفي هذا الصدد يقول "روبرت غيلبن" (2018/1930) بأن العلاقات الدولية لا تزال *"نضالا متكررا للحصول على الثروة والسلطة بين الجهات الفاعلة المستقلة في حالة من الفوضى. ويشكل تاريخ ثيوسيديديس الكلاسيكي دليلا مفيدا على سلوك الدول اليوم مثلما كان عندما كتب في القرن الخامس قبل الميلاد"*[3].

وقد ارتبط مفهوم التوازن بالقوى الفاعلة في النظام الدولي، لكن ظهرت تطبيقاته الأولى بالأنظمة الإقليمية، وذلك حينما فضلت القوى الأوربية المنتصرة على 'نابليون' (روسيا وبروسيا والنمسا وبريطانيا) سنة 1815 تحقيق التوازن "من أجل المحافظة على الوضع الإقليمي القائم في قلب أوربا"[4]، ثم انضمت فرنسا إلى هذا التحالف سنة 1818، حيث عاشت أوربا في هذه الفترة سلما على مرحلتين "من سنة 1815 إلى 1853، ثم من سنة 1817 إلى 1914 بدون حروب القوى العظمى"[5]، بما يعني نجاح هذا التحالف في منع اندلاع الحروب، كما نجح أيضا في ردع واحتواء القوى الأوربية التوسعية.

ويعني ذلك بأن تحقيق التوازن الإقليمي من شأنه أن يجنب دول المجال الجغرافي النزاعات، كما أنه يشكل مدخلا لفهم التوازن الدولي، حيث يتم النظر لهذا الأخير من "خلال التفاعل بين مختلف المناطق

---

[1]– مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى 2008، الإمارات العربية المتحدة، ص154.

[2]– نفس المرجع، ص155.

[3]– Robert Gilbin, War and Change in World Politics, Cambridge University Press, First edition 1981, p7.

[4]– مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص127

[5]– John J. Mearsheimer, Rekless state and Realism, International relations 23 (2), 2009, p249.

أو الأقاليم"[1]، ونشير في هذا الصدد "لجون ميرشايمر" الذي ترتكز واقعيته الهجومية على محدد الهيمنة الإقليمية، بالإضافة إلى اهتمامه بالتوازن الإقليمي، فعندما "يتناول النظام الدولي، يفترض مقدما أننا لا يمكن أن نفهم ما يحدث في البعد العالمي من دون أخذ البعد الإقليمي في الاعتبار"[2].

على هذا الأساس، فإن الحرب الروسية–الأوكرانية لها تأثير مباشر على توازن القوى بالمنطقة العربية، فهي أولا: جاءت بعد سلسلة من الصراعات بين الغرب وروسيا بجغرافيات مختلفة (شرق أوربا؛ المنطقة العربية)؛ وثانيا: لا يمكن فصلها عن الاستراتيجية الغربية في محاصرة النفوذ الروسي، الأمر الذي يعني بأن المنطقة العربية ستتأثر توازناتها الداخلية والخارجية بهذه الحرب.

1: التوازن الداخلي

تتأثر دول المنطقة العربية بشكل مباشر بالتحولات الجارية على النظام الدولي، وذلك بالانسجام مع المنطلق النظري لهذه الورقة الذي مفاده بأنه في ظل تفاعل الدول ضمن نظام فوضوي يغيب عنه سلطة عليا فوق الحكومات، فإن الدول ستسعى إلى اتباع سلوكات معينة لتأمين بقائها، بمعنى أخر أن هذه البنية الفوضوية للنظام الدولي (فرضية الواقعية البنيوية) ستؤثر على سلوك الدول الخارجي في الاتجاه الذي ستفضل من خلاله مصلحتها الخاصة على مصلحة النظام الإقليمي ككل.

ويتجلى تأثير الحرب:

– على الوضع الداخلي لكل دولة بسبب التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب خصوصا التي تعرف انقسامات داخلية، ويتضح ذلك من خلال مواقف المكونات السياسية ببعض دول المنطقة (فلسطين ولبنان والعراق) من الحرب؛ كما يتضح أيضا بالدول التي تعرف نزاعات داخلية كاليمن وليبيا؛ ثم أن العقوبات الغربية على روسيا تؤثر على الدول العربية التي تعتمد على الواردات القادمة من شرق أوربا (مصر، تونس، لبنان..) بما في ذلك الدول المنتجة للنفط والغاز (دول الخليج؛ الجزائر؛ العراق)، وهو ما يعني بأن الدول العربية معنية بتقوية جبهتها الداخلية استعدادا للأسوأ.

---

[1]– ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2009، ص303.

[2]– ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص303.

– على توازن القوى بين الدول العربية ذاتها بلغة المكاسب والخسائر، بالنظر إلى حجم الاقتصاد وثروة كل بلد، ناهيك عن المصالح المعقدة العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تربط كل دولة بالقوى العظمى؛ إذ كلما استمرت الحرب إلا وانعكست على علاقات الدول مع أحد أطراف الصراع، بمعنى أن هذه الحرب تدفع في اتجاه انقسام دول المنطقة من منطلق العلاقات التي تؤطر كل طرف مع القوى العظمى، وقد تجلى هذا في التصويت على قرارات الجمعية العامة المتعلقة بإدانة "التدخل العسكري"[1]، وتقديم "المساعدة الإنسانية لأوكرانيا"[2]، "وتعليق عضوية روسيا بمجلس جنيف"[3]، فبعض الدول فضلت الاصطفاف مع روسيا (سوريا) وأخرى ضدها (ليبيا)[4]؛ في حين اختار البعض الامتناع (السودان، موريتانيا) أو الغياب عن جلسات التصويت (المغرب).

2: التوازن الخارجي

للحرب الروسية–الأوكرانية تداعيات على التوازن الخارجي للنظام الإقليمي، كما تساهم في تفكيكه من الداخل، وذلك من خلال سعي كل دولة مسايرة ركب القوى العظمى والإقليمية؛ فضلا على أن دول المنطقة ليست على نفس المستوى من العلاقات مع القوى الدولية، فبعضها تربطها مصالح معقدة مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص، حيث يتداخل فيها الصفقات العسكرية مع المساعدات الاقتصادية، والحماية الأمنية مع الدعم السياسي، لكن لا يمكن إغفال المصالح المتداخلة للعرب مع روسيا، فدول الخليج –المملكة العربية السعودية والإمارات مثلا[5]– عززت من تعاونها العسكري مع روسيا[6]، ناهيك

---

[1]– General Assembly resolution demands end to Russian offensive in Ukraine, 2 March 2022, accessed on 05 august 2022, at: https://is.gd/4UPfOR

[2]– Ukraine: General Assembly passes resolution demanding aid access, by large majority, Humanitarian Aid, 24 March 2022, accessed on 06 august 2022, athttps://is.gd/Es075X

[3] – UN General Assembly votes to suspend Russia from the Human Rights Council, 7 April 2022, accessed on 05 august 2022, at https://is.gd/aZoU9U

[4]– Ukraine: General Assembly passes resolution demanding aid access, by large majority, Humanitarian Aid, 24 March 2022, accessed on 06 august 2022, athttps://is.gd/Es075X

[5]– مع استحضار تأثير ملف "جمال خشاقجي" على العلاقات السعودية الغربية والأمريكية بوجه خاص، لكن تحسنت العلاقات الآن بعد زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في يوليوز الماضي للسعودية.

[6]– إحسان الفقيه، الأزمة في أوكرانيا وتداعياتها على الدول العربية (تحليل)، وكالة الأناضول، 22 فبراير 2022، تاريخ الولوج 06 غشت 2022، الموقع التالي: https://is.gd/Srae2t

للتطور في العلاقات السياسية والاقتصادية، وأي عداء لهذه الأخيرة سيؤثر على توازن القوى بينها وبين إيران.

على غرار ذلك، يؤكد الحضور العسكري للقوى العظمى بالمنطقة مسألة أن هذه الجغرافية هي محط صراع دولي، خصوصا من خلال تمركز القواعد العسكرية الأمريكية والروسية والصينية، بالإضافة إلى القواعد البريطانية والفرنسية والأسترالية والتركية والتواجد العسكري لإيطاليا واليابان بجيبوتي[1]، ناهيك عن الحضور العسكري الإيراني بسوريا[2]، والإماراتي بكل من ليبيا والصومال[3]، فالمؤكد بأن أغلب دول النظام الإقليمي تعتمد في أمنها على القوى العظمى أو الإقليمية.

حيث تتعدد الأخطار الأمنية بحسب موقع كل دولة في خريطة التوازنات، فأحيانا يكون الخطر هو الإرهاب (مثلا داعش بكل من العراق وسوريا) أو القوى العظمى ذاتها (تهديد الولايات المتحدة لبعض الدول التي تسميها "بالمارقة" أو التهديد الروسي من خلال الحضور العسكري بسوريا)، وفي أحيان كثيرة تجسده بعض القوى العربية ذات الطموح إلى الهيمنة على النظام الفرعي أو الإقليمي (مثلا حالة التهديد السعودي لقطر خلال أزمة 2017)، وفي حالات أخرى يكون هو القوى الإقليمية والتوسعية (إسرائيل وإيران وتركيا).

ثالثاً: مستقبل التحالفات في ظل التحديات الدولية الراهنة

تضع الحرب الروسية الأوكرانية النظام العالمي أمام سيناريوهات كثيرة، إذ من الواضح بأن هذه الحرب ذات صلة بالصراع حول طبيعة النظام العالمي الناشئ، بمعنى أنها حرب تعكس –في جوهرها– صراع على القوة باعتبارها معادلة صفرية، لأن العودة الروسية للمشهد العالمي من جهة، والصعود الصيني من جهة ثانية، يؤثران على مكانة الولايات المتحدة، فهو نظام يتسم –حسب "فريد زكريا"– بنهوض بقية العالم "وكلما تسارع نمو الآخرين، كلما قلت حصة (الولايات المتحدة) من الشطيرة"[4].

---

[1]– رانيا أبو شمالة، أهم القواعد العسكرية في المنطقة العربية التواجد والنفوذ، منتدى السياسات العربية، 2019، ص4.

[2]– نفس المرجع، ص11.

[3]– نفس المرجع، ص05.

[4]– Fareed Zakaria, The Post–American World, W. W. Norton & Company, New York, 2011, p 45.

في سياق ذلك، فإن مستقبل التحالفات بالمنطقة سيتغير طبقا للتغيرات السارية على النظام الدولي؛ ففي حالة إطالة أمد الحرب، فإن انقساما مشابها من المحتمل أن يحدث بالعالم العربي، ومن المفترض أن تنفجر الكثير من بؤر النزاع بالمنطقة؛ أما في حالة حل الأزمة بشكل سلمي، بما في ذلك الوصول إلى تسويات سياسية، فإن روسيا والولايات المتحدة سيتعاملان بالمنطق ذاته في جميع بؤر النزاع العالمي، ورغم أن الواقعية السياسية تتطلب هذا الخيار في ظل توازن القوى الحالي والمتسم بصعود صيني سريع وانحسار تدريجي للقوة الأمريكية، مقابل تبوأ روسيا مكانة أقل في معادلة القوة الاقتصادية العالمية، فإن اللجوء إليه يبقى مستبعدا، بالنظر للعقيدة التوسعية التي تسكن صناع القرار الغربي، أو كما يسميها 'جون ميرشايمر' "بالهيمنة الليبرالية"[1].

علاقة بذلك، فإن الدول العربية ستكون في مواجهة هذه التحديات المعقدة، وستضطر إلى اتباع سياسات معينة نتيجة الضغوط البنيوية للنظام الدولي، الأمر الذي يعني بأنها ستتعامل بمنطق المصلحة القومية؛ لأن تعقد المشهد العالمي سيزيد من المخاطر الأمنية، حيث تشهد المنطقة حاليا تدافعا وصراعا بين الولايات المتحدة وروسيا "في محاولة لاستقطاب الدول وإعادة فرض نفوذ كل منها"، ويتمظهر ذلك بشكل جلي بالدول التي تشهد صراعات ونزاعات داخلية[2].

ويواجه مشهد التحالفات السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول:

يتجسد من خلال الاستمرارية في التحالفات المنبثقة عن أحداث ما أطلق عليه "بالربيع العربي" والتي ساهمت في بلورتها –التحالفات– القوى الإقليمية (إسرائيل وإيران وتركيا) والدولية (الولايات المتحدة والغرب وروسيا)، فالدول ذات العلاقات التاريخية مع روسيا ستعزز من تلك العلاقات، انسجاما مع الأوراسية الجديدة التي تتبنى فلسفتها على الانفتاح على البحار الدافئة "وتدعو إلى عالم متعدد

[1]– John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, op.cit, p 77.

[2]– انظر تقرير حول عشرة دول، (ليبيا، لبنان، العراق، السودان، سوريا، اليمن، الصومال) بالإضافة إلى مالي وإثيوبيا وجنوب السودان، التقرير صادر عن مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وإفريقيا)، مسار الصراعات في الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد 10، يوليوز 2022، [1–35].

الأقطاب"[1]، أما الدول ذات العلاقات التاريخية مع القوى الغربية ستسعى للحفاظ على التوازن في علاقاتها مع روسيا من جهة والغرب من جهة ثانية، لكن تؤسس لتحالف عربي إسرائيلي في المنطقة؛ إذ تجسد استئناف بعض الدول العربية لعلاقاتها مع إسرائيل والدعوات المتتالية لإنشاء ناتو شرق أوسطي مؤشرا على طبيعة التحالفات المستقبلية، وهو التحالف المطروح على طاولة النقاش منذ مدة، والمفترض أن يضم دول الخليج الستة ومصر والأردن بالإضافة إلى إسرائيل[2].

ولا يمكن فصل هذه التحالفات عن تخوفات بعض الدول العربية من النفوذ المتزايد لبعض القوى بالمنطقة (تارة القوى الإقليمية كإسرائيل وإيران وتركيا، تارة أخرى محاولة بعض القوى العربية ذاتها الهيمنة على الدول العربية الصغيرة والأقل قوة)، لأن الدول التي تعزز لتحالفاتها مع القوى الدولية والإقليمية فهي تعمل ذلك بمنطق توازن المصالح والذي تختاره الدول الأقل قوة عبر مجاراة بعض القوى لتحقيق مصالحها، حيث تلجأ الدول للمسايرة من منطلق معادلة الربح والخسارة، كما أن المسايرة هنا لا تعني الانصياع للطرف الأقوى، بقدر ما أنه سلوك تتبعه الدول التي تتفاعل في بيئة غير آمنة ومتسمة بوجود عدد من القوى التعديلية (ذات أطماع توسعية) وقوى الوضع الراهن.

وتعود نظرية توازن المصالح "لراندل شويللر"[3]، وذلك في سياق نقده لنظرية توازن التهديد "لستيفن والت" التي تؤكد بأن الدول تتحالف "ضد التهديدات وليس ضد القوة"[4]، كما تختلف أيضا عن واقعية "جون ميرشايمر"، الذي يعتبر بأن "المسايرة هي استراتيجية الضعفاء"[5]، فالدول التي تساير سينتهي بها الأمر للتنازل عن القوة لصالح القوي؛ بينما "راندل شويللر" يؤكد بأنه "في نظرية النظم يعد سلوك المسايرة هو شكلا من أشكال التغذية الإيجابية"[6]، الأمر الذي يختلف عن سلوك الموازنة الهادف إلى منع حدوث

---

[1]– مروشي صبيحة، المنظور الاستراتيجي الروسي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2000: بين العقيدة النظامية والمقاربة الأوراسية، مجلة السياسة العالمية، المجلد (6)، العدد (1)، السنة (2022)، ص324.

[2]– إحسان الفقيه، الدعوة ل"ناتو" شرق أوسطي.. هل يمكن تجسيدها؟ (تقرير)، الأناضول، 5 يوليوز 2022، تاريخ الولوج 07 غشت 2022، الموقع التالي: https://is.gd/RQVj7i

[3]– علي الجرباوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة الأحادية القطبية، مجلة سياسات عربية، العدد 38، ماي 2019، ص41.

[4]– أحمد محمد أبو زيد، العلاقات الخارجية والتوازن في منطقة الخليج في عالم ما بعد أمريكا، مجلة شؤون الأوسط، العدد 159 شتاء – ربيع 2019، ص17.

[5]– John J. Mearsheimer, op.cit, p163.

[6]– عمار كريم حميد، مرجع سابق، ص44.

الاختلال[1]، كما يؤكد بأن "سلوك المسايرة يحرك النظام في اتجاه التغيير"[2]، لكن ذلك يعتمد على طبيعة النظام الموجود، "فإذا اتسم بالنزاع، فإن سلوك المسايرة يعزز احتمالات تحقيق سلم مستدام"[3]، أما إذا كان النظام مستقرا نسبيا، فإن المسايرة "تقوض أو تقلل من استقرار النظام"[4].

علاوة على ذلك، فإن الدول والأطراف ذات العلاقة بإيران ستنتهج نفس السياسة الإيرانية المتبعة على الصعيد الدولي، بما يعني أن تموقعها في خريطة التحالفات لا يمكن فصله عن المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، لأن هذه المفاوضات عادت إلى الواجهة بعد تولي الرئيس بايدن الحكم، "فإذا نجح المتفاوضون في إعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن النفط الإيراني سيضيف 1-1.5 مليون برميل يومياً إلى السوق العالمي"[5]، وسيكون من نتائجها تعويض طهران لروسيا في سوق الطاقة العالمية، العالمية، أما إذا فشلت، فإن التنسيق الروسي الإيراني سيتعزز أكثر بالمنطقة.

والمؤكد بأن المشهد بالشرق الأوسط يكتنفه الغموض، فأمام المساعي الدولية للعودة إلى الاتفاق النووي الذي انسحبت منه الولايات المتحدة خلال حقبة ترامب، فإن ثمة تخوفات للدول الخليجية من امتلاك إيران للسلاح النووي، الأمر الذي تجسد في القمة الخليجية الأمريكية التي أكد بيانها المشترك الصادر في 16 يوليوز 2022 على "محورية الجهود الدبلوماسية الرامية إلى منع إيران من تطوير سلاح

---

[1]- بمعنى أن الدول من خلال مسايرتها تستفيد أكثر بشكل إيجابي، ويدفعها هذا السلوك لتقوية حظوظها في البقاء ولن تتنازل عن قوتها وفق مقاربة "ميرشايمر"، التغذية الإيجابية هنا أشبه بالجرعة التي تعيد الدول الأقل قوة إلى الواجهة، عوض أن تحاول الموازنة، فإنها تلجأ إلى مسايرة القوى القوية فتكسب أكثر.

[2]- Randall L. Schweller, Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist state Back in, International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994), p92.

[3]- ibid, p93.

[4]- عمار كريم حميد، مرجع سابق، ص45.

[5]- The Impact of Russia's Invasion of Ukraine in the Middle East and North Africa,The International Crisis Group, 14 APRIL 2022, accessed on 08 august 2022, at: https://is.gd/y6Ggly

نووي"[1]، وهي القمة التي جاءت في سياق حشد الولايات المتحدة للدعم الدولي ضد روسيا، بل أنها أعادت التأكيد على الشراكة الاستراتيجية والعلاقات التاريخية التي تربط الولايات المتحدة بدول الخليج.

إن هذا السيناريو ينسجم أيضا مع مخرجات التصويت على القرارات الأممية ضد روسيا، ورغم أن بعض الدول لم يتسم موقفها بالثبات في التصويت، فهي تارة تصوت ضد وتارة أخرى بنعم وتارة تمتنع، فإن التوجه العام يعكس نوعا من الحياد الحذر من الأزمة، لكنه حياد لن يدوم طويلا، بالنظر للضغوطات التي تمارس على دول المنطقة، ومع ذلك فإن الدول العربية إلى حدود الآن لم تخاطر في موقفها في الاتجاه الذي يعادي روسيا (باستثناء ليبيا)، وهذا يعني بأنها تدرك جيدا بأن اصطفافها مع الغرب في الأزمة الأوكرانية سيكون له انعكاسات سلبية.

السيناريو الثاني:

يتيح النظام الدولي الحالي فرصة للتحرر من الضغوط البنيوية مقارنة بالنظام الأحادي القطبية أو الثنائي القطبية، حيث يكون أمام الدول خيارات متعددة لاتباعها في سياستها، أبرزها خيار التحالف باعتباره "سلوك الدول في استجابتها للتهديدات والفرص المتاحة، إذ تستخدم التحالفات لغرض تجميع القدرات أو الإدارة السلمية لتغيير النظام"[2]، بل أن هذا النظام يتيح الفرصة أكثر للدول العربية للتكتل والبروز كقوة إقليمية، خصوصا أن المنطقة العربية تمتلك مقومات القوة للعب هذا الدور، سواء من حيث عدد السكان والممكن تحويله لقوة عسكرية هائلة أو المساحة الجغرافية الشاسعة والغنية بالثروات أو الموقع الاستراتيجي لدولها التي تطل على البحار الدافئة وتمر عبرها أهم المضايق العالمية (باب المندب؛ جبل طارق؛ هرمز؛ قناة السويس).

لكن ثمة تحديات تواجه هذا المسعى، لعل أهمها هو أن النظام الإقليمي العربي لم ينضج بما يكفي ليبرز كفاعل بالسياسة الدولية (لأسباب ذاتية وموضوعية)، وقد ظل خلال القرنين الماضيين مجرد منطقة جغرافية لصراع القوى العظمى، ورغم حصول هذه الدول على الاستقلال، فإن عملية الاختراق ظلت قائمة، مستغلة تارة الإرث الاستعماري الذي ترك صراعات الحدود، وتارة أخرى، عبر توظيف المعارضة

[1]– The White House, Joint Statement Following the Summit of the Leaders of the United States and the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries, July16, 2022, accessed on august 08, 2022, at: https://is.gd/IYvgcH

[2]– عمار كريم أحمد، مرجع سابق، ص76.

السياسية والمدنية والأقليات أو التغيير بالقوة العسكرية أو حماية الأنظمة التبعية بعد الاستقلال، ناهيك عن أن المنطقة لم تشهد بروز قوى عظمى أو كبرى أو صاعدة، فقد استهدفت القوى التي كانت تمتلك مقومات القوة الكامنة والممكن أن تحولها لقوة عسكرية هائلة (العراق)، وحتى السعودية التي توجد ضمن الدول العشرين ما زالت تعتمد في أمنها على الولايات المتحدة.

الخاتمة:

انطلقنا في هذه الورقة من بنية النظام الإقليمي العربي بغية إبراز الأسس والمحددات التي يرتكز عليها، وقد عرجنا على أثر الحرب الروسية الأوكرانية على توازن القوى بالمنطقة، حيث يتأكد بأن لها تأثير مباشر على التوازن الداخلي والخارجي، لنختم هذه الورقة باستشراف التحالفات المستقبلية، ورغم أن هذه العملية محفوفة بالمخاطر لصعوبة معرفة مآل الصراع الروسي الغربي بشرق أوربا، إلا أن هذه الورقة تعالج مصير التحالفات الحالية، بما يعني أن خريطة التحالفات والتوازنات بالمنطقة تعرف نوعا من التغيرات المستمرة بسبب التحديات الدولية الراهنة.

بناء عليه، نصل إلى الاستنتاجات التالية:

أولا: إن دول المنطقة العربية غير منسجمة الأهداف والطموحات، فسياستها الخارجية غير متوافقة، وهذا ما يزيد صعوبة إنتاج موقف عربي موحد، ويعني ذلك بأن هذا النظام الإقليمي لم يصل إلى مستوى يمكنه من أن يلعب دوره في السياسة الدولية، بالنظر لأسباب متعلقة بالقضايا الاستراتيجية المعقدة لكل دولة.

ثانيا: إن الانقسام الحاصل بالمنطقة بين النخب السياسية داخل بعض الدول وبين دول المنطقة ذاتها، يجعل المنطقة مفتوحة للاختراق، الأمر الذي يقود بعض الدول للبحث عن تحالفات خارج الجغرافية العربية لتأمين تواجدها، وهذا ما يعزز فرضية أن دول المنطقة تنجح في تحالفاتها مع القوى من خارج النظام الإقليمي أكثر ما تنجح داخله، الشيء ذاته ينطبق على الأنظمة الفرعية العربية.

ثالثا: إن الحرب الروسية–الأوكرانية تعزز من الانقسام العربي بالنظر لتأثير بنية النظام الفوضوي على الدول ولارتباط مصالح جل دول المنطقة بالقوى الفاعلة الرئيسية بالنظام، لكنها أيضا تفتح الأفاق أمام الدول العربية لإعادة النظر في سياستها الداخلية والخارجية بما يؤسس لمرحلة جديدة تتحرر من

خلالها دول النظام الإقليمي من الضغوطات والقيود البنيوية التي يفرضها نظام الهيمنة الأحادية على السياسة الدولية.

رابعا: إن التحالفات الجديدة بالمنطقة لن تخرج عن نطاق إرث كل دولة وعلاقتها بأحد القوى العظمى، بل أنها ستعزز من التحالفات الإقليمية التي تنشأ حاليا، لكن ذلك لن يدوم طويلا، إذ كلما طال أمد الصراع الغربي الروسي، إلا وفرض على دول المنطقة اختيار التموقع في معادلة الصراع بما لذلك من تداعيات وخيمة أو أخذ المسافة من الأطراف المتصارعة في اتجاه التحرر من الضغوط.

خامسا: إن النظام الإقليمي العربي تواجهه عدة تحديات التي تحول دون بروزه كقوة في معادلة التوازن، ويفترض ذلك تقوية الجبهة العربية الداخلية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة من طرف دول النظام الإقليمي ذاته، لأن تعامل بعض القوى بمنطق الوصاية على الدول الأخرى يضعها في مقام القوى الجامحة التي تطمح في توسيع نفوذها وهيمنتها.